نهاية الصحوات مع الانسحاب.. والمصالحة تعلن انفكاك آخر ٣٠ ألفاً

مرشح الداخلية يحذّر من عدم الاستفادة من خبراتهم في مواجهة الإرهاب

□ بغداد / إياس حسام الساموك

لم يتبقّ من قوات الصحوات التي شكلت من اجل مقاتلة التنظيمات الإرهابية سوى خمسين ألفاً منتشرين في مناطق بغداد وبعض المحافظات التي كانت توصف بالساخنة.

أكثر من نصف أعداد الصحوات موجود في بغداد يتوقع انضمام الكثير منهم إلى الوظائف المدنية إلا أن هناك مخاوف على مستقبلها بعد الانسحاب الأميركي خصوصا بعد التداعيات التي رافقت الدعوات إلى الأقاليم، مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصحوات أبو عزام التميمي قال "ما تبقى لنا في الميدان ٥٠ ألفا يمارسون مهامهم الأمنية، ننتظر تحويلهم إلى الوظائف المدنية كما وعدنا في وقت سابق وهو أمر من الممكن تحقيقه".

عدد من عناصر صحوات بغداد... ارشيف

التميمي، القيادي البارز للصحوات في منطقة أبو غريب أوضح في تصريح لـ"المدى": "هناك ٣٠ ألفاً منهم في بغداد، سيبقى عدد قليل منهم في الميدان وننتظر المزيد من الجهود الحكومية من اجل ضمهم إلى مؤسسات الحكومة"، وتابع "هناك من يحاول تأسيس الأقاليم.. الصحوات ستقف بالضد من هذا الأمر لاسيما أهالي مناطق أبو غريب فهم يقفون بالضد من الفيدراليات وان كانت هناك خلافات بين سكان المنطقة والحكومة".

وكان التميمي قد أعلن في ٢٠٠٨ تشكيل حركة سياسية باسم جبهة الكرامة العراقية، إذ قال: إن تأسيس جبهة الكرامة العراقية تهدف إلى ملء ما وصفه بالفراغ السياسي الحاصل في العراق.

وأضاف التميمي إن جبهة الكرامة العراقية ضمت قادة بمجالس الصحوة في مناطق العامرية والغزالية والخضراء والتاجي وأبو غريب وغيرها بالإضافة إلى عدد من ضباط الجيش السابق ووجوه عشائرية، موضحا أن الجبهة ستخط لنفسها طريقا سلميا وتبتعد عن كل مظاهر العنف، كما أنها جبهة ترفض أي صبغة دينية تفرغها من محتواها السياسي.

غير أن لجنة المصالحة الوطنية في مجلس النواب، أكدت حسم ملف الأعداد المتبقية في بغداد بإصدار أوامر نقلهم إلى مؤسسات الدولة قبل ٣ أيام وان عملية تحويلهم إلى الوظائف الجديدة ستكون مع نهاية العام الحالي وبصيغة العقد.

رئيس اللجنة قيس الشذر على عكس ما أدلى به التميمي من احتمال بقاء بعض عناصر الصحوات بعد الانسحاب الأميركي، فقد قال "هذا الأمر مستبعد على مستوى بغداد خصوصا أن البرنامج مصمم على إنهاء ملف الصحوات بنهاية العام الحالي".

وأضاف "لقد حرصنا على متابعة ملف الصحوات منذ بداية تأسيسه عندما كان عددهم في بغداد ١٨٠ ألفا عام ٢٠٠٧ حينما كنا في لجان المصالحة الوطنية امتدادا إلى عملنا البرلماني وقد عملنا بشكل مضن مع الجهات ذات العلاقة كلجنة دمج المليشيات ونزع السلاح طيلة العام الماضي ألحقت عدة وجبات بمؤسسات الدولة وبوظائف مختلفة"، موضحا "قبل ثلاثة أيام صدرت أوامر نقلهم من الوحدات التي كانوا يعملون فيها إلى مؤسسات الدولة والتي تعد الوجبة الأخيرة وهم بصدد العمل بكتب انفكاكهم من خلال لجنة المصالحة الوطنية". واعرب الشذر عن اسفه لـ"عدم استطاعة الكثير من عناصر الصحوات في الحصول على وظائف حكومية وتركوا عملهم الأمني بسبب الروتين الإداري الذي رافق عملية تحويلهم إلى الوظائف الأمنية، أما المتبقون فتم تحويلهم بصيغة العقد على أن يتم إعطاؤهم الأولية بالتثبيت نظراً للجهود التي بذلوها في حفظ الأمن والقضاء على المجاميع الإرهابية".

غير أن خبراء أمنيين حذروا من حسم ملف الصحوات مع انسحاب القوات الأميركية، مشددين على الحاجة إليهم ما بعد الرحيل الأميركي لان الأمر قد تستغله الجماعات المسلحة من اجل تنفيذ عمليات ضد المدنيين نتيجة للفراغ الذي سيخلفه الانسحاب.

ابرز مرشحي ائتلاف دولة القانون لوزارة الداخلية توفيق الياسري قال "إن قرار استيعاب قياديي الصحوات في مؤسسات الدولة أمر راجع إلى ذوي الشأن وهم أصحاب القرار"، وعن إمكانية الاستفادة منهم في الأجهزة الأمنية والمخاوف التي تثار من البعض حول إمكانية ارتباط بعضهم بالجماعات المسلحة أوضح الياسري في تصريح لـ"المدى"، أمس "لعل قادة الأجهزة الأمنية يعرفون بإمكانات الصحوات ولديهم المعلومات الكاملة عنهم في مرحلة التصدي للإرهاب ومدى علاقاتهم بالجماعات المسلحة"، وانتقد الياسري ضمنا إسناد هذا الموضوع إلى الجهات السياسية بالقول "لا يستطيع من هو خارج السلك الأمني اتخاذ قرار يخص الصحوات".

وحذر الياسري من إهمال ملف الصحوات أو تحويلهم إلى الوظائف المدنية وإنهاء وجودهم في الشارع، مبينا "ان الفترة القادمة بحاجة إلى استحضارات أمنية مكثفة لأن العراق يجهل مستوى الفراغ الأمني الذي سيخلفه رحيل الاميركان ومدى قدرة الإرهابيين في تنفيذ عملياتهم ضد المدنيين"، مطالبا بإيجاد خطط بديلة والاستفادة من الطاقات والكفاءات التي واجهت الإرهاب خلال الفترات الماضية، معربا عن اعتقاده بأنه "نحتاج إلى الصحوات في السنة الأولى بعد عملية الرحيل الأميركي"، داعيا إلى الابتعاد عن الاجتهادات وقال "على الجميع التيقّن بأنه أن في بداية العام الحالي سيكون العراق بلا جيش أميركي وهي مرحلة دقيقة من حياة العراقيين وان الجهات التي تتربص بالبلاد ستكون مهيأة هي الأخرى للانقضاض علينا وإحداث اكبر قدر من الخسائر فلا مجال للمزايدات والمغالاة بقدرة القوات الأمنية على حفظ الأمن ومهما تكون استعداداتنا يجب الخروج من هذه المرحلة المهمة بنجاح وان السنة الحالية ستكون نقطة تحول كبيرة للبلاد".

كتابة على الحيطان

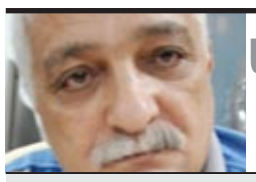

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

نحن في بلد آخر..!

عزيزي المواطن الكريم نقولها لك بكل حزن وخيبة إن حصولك على اي درهم من إيرادات النفط سيؤدي بالبلاد إلى كارثة، بل ان برميلا واحدا من النفط لو منحتك إياه الحكومة خلال فترة الشتاء سيكون وبالا على الميزانية التي يصرف منها ٧٠٪ على المواطنين من رواتب وخدمات تحت بند الموازنة التشغيلية. وللتأكد من كلامنا تعال نقرأ هذا التصريح للنائب عن التحالف الوطني وعضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري. فقد حذر الرجل من مغبة "توزيع مبالغ نقدية على المواطنين من إيرادات النفط السنوية كونها تمنع الدولة من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية"، إذن عزيزي المواطن عليك أن تغسل يديك من واردات النفط لأنها تذهب إلى مشاريع عملاقة استثمارية فلماذا تكون أنانيتك هي الطاغية وتمنع بمطالبك الحكومة القضاء على البطالة بإقامة المشاريع الاستثمارية . السيد النائب يقول أيضا "لا يمكن للحكومة الاتحادية أن تقوم بتوزيع مبالغ نقدية من إيرادات النفط على المواطنين، لأن الموازنة التشغيلية القادمة وصلت إلى أكثر من ٧٠٪ فلا يمكن تحميلها مبالغ أكثر على حساب الاستثمارية وفي حال توزيع المبالغ على المواطنين ستصل الموازنة التشغيلية إلى (١٠٠٪) مما يؤدي الى توقف جميع المشاريع الاستثمارية.

هل صدقت كلامنا فنحن لا نرجم بالغيب وعلينا أن نصدق الاختصاصي المالي في مجلس النواب، من أن مشاكل الميزانية وخراب الاقتصاد المحتمل من اتخاذ قرار توزيع حصة للمواطن من إيرادات النفط، وليس من الامتيازات المبالغ فيها للنواب والوزراء وتخصيصات الرئاسات الثلاث ولا الفساد المالي المستشري في مؤسساتنا! فقط عندما يصل الأمر إلى المواطن يبدأ حديث التكنوقراط الاحترافي عن التشغيل والاستثمار والمشاريع العملاقة، ومثل هذا الكلام لم نسمعه في جلسات البرلمان التي كانت مخصصة للبحث في الامتيازات ورواتب التقاعد للنواب وبالنتيجة طبعا الوزراء والوكلاء وجيش من الحمايات بما فيها الوهمية، هذا البذخ لا يؤثر أبدا على الميزانية ولا يخدشها حتى وإنما يساعدها على التوازن والتوافق مثل سياسيينا.

ربما يكون، من وجهة نظر اقتصادية بحتة، توزيع بعض "التفاليس" على فقراء الوطن خطأ اقتصاديا وربما استراتيجيا لا خلاف على ذلك والأجدى بالحكومة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية العملاقة التي تساعد على القضاء أو تخفيف الكثير من الأزمات التي يعانيها ؟ ولكن اين هي المشاريع العملاقة التي تحرك السوق! هذا هو ميناء الفاو اليتيم يبحث عن المال منذ سنوات دون مجيب حتى أصبح مشكلة! لا معامل أعيدت إلى العمل ولا جسور بنيت، والدليل، هذه محافظة كربلاء التي يقال إنها أكثر المحافظات إنفاقا على المشاريع لم تستطع إنفاق أكثر من ٢٢٪ مما هو مخصص لها من أموال؟ لماذا؟ طبعا بسبب الجهل وعدم وجود كفاءات قادرة على أن تخطط وترسم وتنفذ مشاريع على الأرض حتى لو اضطرت إلى جلبها من كوكب زحل أنهم يعيدون الأموال للخزينة المركزية لأنهم لا يعرفون ما يفعلون بها؟

فعن أية مشاريع استثمارية يتحدث النائب الجبوري؟

هل نحن في بلد آخر ولا نعلم؟

يقول مثل شعبي عراقي "باكة فجل لا تفلين كرصة خبز لتكسرين أكلي لما تشبعين"!

اعلام

◆ الحسناوي: الجوار يدعمون الطائفية

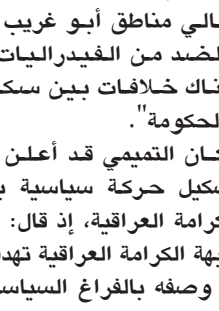

أكد النائب عن التحالف الوطني جواد الحسناوي، إن دول الجوار تريد أن يسيل الدم العراقي بدعمها الإرهاب ماديا ولوجستيا، مشيراً إلى إن دولة خليجية جارة للبلاد تقوم بدعم البعثيين.

وقال الحسناوي في تصريح للوكالة الإخبارية للإنباء أمس: إن التخوفات من خروج القوات الأميركية نهاية العام الحالي، بإعادة الطائفية والتشكيك بالقدرات العراقية، أوراق باتت تحترق.

◆ الأسدي: تسمية الوزارات الأمنية قريباً

توقع النائب عن دولة القانون خالد الأسدي أنِ يشهد الفصل التشريعي الثالث حسماً للوزارات الامنية.

وقال الأسدي: لا يوجد مؤشر فعلي على اتفاق نهائي لحسم الوزارات الامنية لكنني أتوقع أن يشهد الفصل التشريعي الثالث حسمها، مضيفا ان هناك خلافا حول طبيعة ما اتفق عليه بين رئيس الوزراء والقائمة العراقية مشيراً إلى أن القائمة العراقية لم تقدم أسماء جديدة لتولي منصب وزير الدفاع.

◆ خوشناو: الوضع السياسي سيشهد بلبلة

ذكر نائب عن التحالف الكردستاني سعيد خوشناو أن الوضع السياسي سيشهد حالة من "البلبلة" وازدياد المشاكل بين الكتل السياسية وكذلك سيشهد خروقا أمنية بعد الانسحاب الأميركي.

وقال خوشناو في تصريح صحفي امس: إن الأميركيين سينسحبون نهاية هذا العام حسب الاتفاقية التي وقعت بين الولايات المتحدة الاميركية والعراق قبل عامين، وسيشهد الوضع الأمني والسياسي مشاكل كبيرة.

وكالة دولية: العراق بحاجة إلى إشراف أميركي في الإعمار

□ عن : ميدل ايست

قالت وكالة الرقابة المشرفة على أعمال إعادة الإعمار إن مهمة الولايات المتحدة في العراق ستكون بحاجة إلى إشراف مستمر وقوي بعد الانسحاب الأميركي من البلاد. ففي بداية هذا الشهر أعلنت إدارة أوباما سحب القوات الأميركية كافة من العراق، إلا أن هذا سيجعل وزارة الخارجية هي المسؤولة عن المهمة الدبلوماسية الكبيرة، و يجعل آلاف المتعاقدين الأمنيين الأهليين مسؤولين عن حماية موظفي الحكومة الأميركية في العراق.

في الوقت نفسه، سيقوم كادر بسيط من أفراد الجيش الأميركي والمتعاقدين بتقديم المساعدة في الإشراف على مبيعات الأسلحة وفي تدريب الجيش العراقي.

مازال في العراق اقل من أربعين ألف مقاتل يشغلون ثمانية عشر قاعدة في البلاد، وهو العدد المتبقي بعد أن كان العدد في ذروة الحرب يبلغ ١٧١ ألف مقاتل عام ٢٠٠٧.

في تقرير مقدم للكونغرس من وكالة الإشراف التي يطلق عليها المفتشية العامة المختصة بإعادة إعمار العراق، قالت الوكالة إن مشاريع التدريب وإعادة الإعمار ستحتاج إلى مراقبة مستمرة.

منذ الاجتياح الأميركي الذي أطاح بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، التزمت الحكومة الأميركية بتقديم أكثر من ٦١ مليار دولار لمشاريع إعادة إعمار العراق بضمنها ٨ مليارات دولار لتدريب وتجهيز قوات الشرطة العراقية الجديدة.

و ذكرت الوكالة في تقريرها تحذيرات تتعلق بإحدى مهمات الاستشارة البوليسية التي تشرف عليها وزارة الخارجية، على أنها "غامضة وغير واضحة" وان المسؤولين العراقيين يسألون عن مدى الفائدة منها.

مازال برنامج تطوير الشرطة لوزارة الخارجية قيد الإصدار، و من المفترض ان يساعد في توفير مراقبين لقوات الشرطة العراقية المستجدة. تدقيق جديد من قبل المفتشية العامة كشف أن ٨٨٪ من تمويل البرنامج -المقرر ان يكلف ما بين ٥٠٠ الى ٩٠٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٢ – سيذهب الى توفير الامن والسكن وغيرها للمستشارين. يقول وكيل وزير الداخلية عدنان الأسدي "ما الفائدة الملموسة التي سيجنيها العراقيون من برنامج تدريب الشرطة اذا كانت اغلب الاموال ستذهب لسكن وامن ودعم المستشارين، وان كل ما ستحصل عليه وزارة الداخلية هو خبرة بسيطة اذا ما تم تفعيل البرنامج الذي لم يبدأ بعد". وفي رد مرفق مع التدقيق، تجادلت وزارة الخارجية في بعض المكتشفات قائلة ان برنامج الشرطة قد بدأ في ١ تشرين الاول باشراف ٩٠ مستشارا، واضافت أنها تنظر في "تقليص عدد المشرفين على مدى السنوات القليلة القادمة".

كانت مسألة وجود المتعاقدين الأمنيين الأهليين تعكر العلاقات الأميركية العراقية. ففي شهادة في الكونغرس ادلى بها كبير إداريي وزارة الخارجية باتريك كنيدي، قال إن الوزارة قد "نقحت ووسعت خططها الخاصة بالاشراف والسيطرة العملياتية" على قوة الحرس الأهلي.

في تدقيق منفصل نشر يوم الأحد، أصدرت وكالة الرقابة تخمينا متشائما عن مشروع تطوير أميركي كبير هو مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة الفلوجة، الذي بدأ في ٢٠٠٤ وسط أعمال العنف. كان المقرر أن يكلف المشروع حوالي ٣٥ مليون دولار، في حين بلغت كلفته الفعلية مئة مليون دولار واستغرق انجازه سبع سنوات. تخدم هذه المنظومة حوالي ٣٨،٤٠٠ مواطن من سكنة الفلوجة في حين المفترض أن تخدم مئة الف مواطن، كما أنها تعمل بمستوى اقل بكثير مما كان متوقعا. يقول المدقق "لذا فمن الصعب أن نستنتج بان المشروع كان يستحق استثمار المئة مليون دولار والأرواح التي تمت التضحية بها". الاكثر من ذلك أن التقرير يستنتج أن الحكومة العراقية ربما كان عليها أن تنفق عشرات ملايين أخرى لإكمال المنظومة ككل.

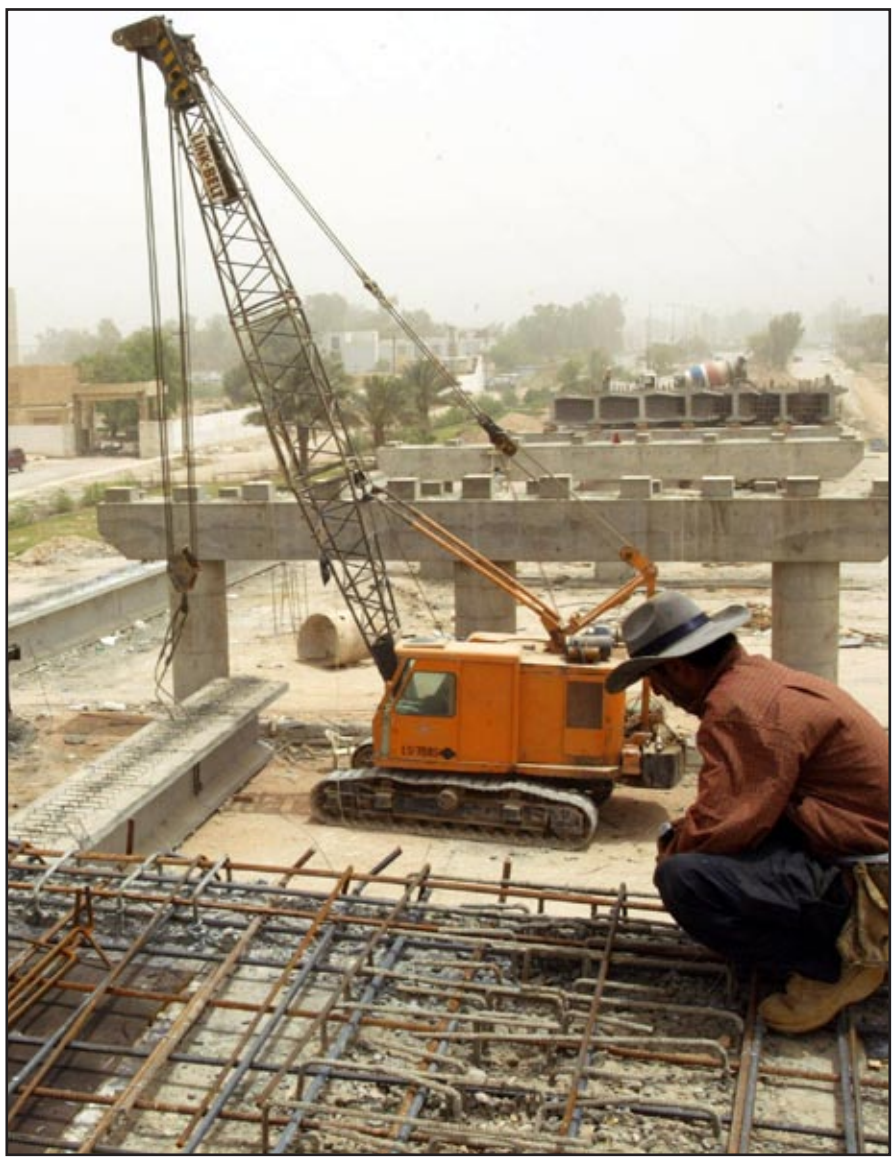

مباني قيد الانشاء... ارشيف

قال ستيوارت بوسن، رئيس وكالة الرقابة بان مشروع تصريف المياه قد سرق جهود إعادة الإعمار في العراق، وإن المدقق يختصر كل تجربة إعادة الإعمار في العراق بقصة واحدة.

في رد على المدقق قالت بربارا ليف، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون العراق، بان مشروع تصريف المياه قد أظهر بعض النجاح على رغم الانتكاسات الأولية، وفي مذكرة مرفقة مع التدقيق كتبت تقول "لقد استثمرنا الكثير جدا من الأموال والأرواح من اجل الابتعاد عن هذا المشروع– وتركنا مشروعا بكلفة مئة مليون دولار لا يستفيد منه أحد. واقترح بدلا من ذلك أن يكون مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في الفلوجة نموذجا عن كيفية إنقاذ مشروع على حافة الفشل".

■ ترجمة المدى